مجتمع

ثوران بركان جبل إيبو في مالوكو الإندونيسية

أعلنت السلطات الإندونيسية، الأربعاء، ثوران بركان جبل إيبو البالغ ارتفاعه نحو 1325 متراً، والواقع في جزيرة مالوكو. وحذر مركز إندونيسيا لعلم البراكين في بيان، السكان القريبين من نطاق البركان من القيام بأي أنشطة داخل دائرة نصف قطرها كيلومتران، وامتداد قطاعي يصل إلى 3,5 كم باتجاه الحفرة في الجزء الشمالي من الحفرة النشطة. وينشط في إندونيسيا نحو 130 بركاناً، بسبب وقوعها على ما يعرف بـ«حلقة النار»، وهي حزام من الصفائح التكتونية يدور حول المحيط الهادئ ويحدث نشاطاً زلزالياً متكرراً. (قنا)

أسترازينيكا تسحب لقاحها لكوفيد-19 من الأسواق

أعلنت شركة «أسترازينيكا» البريطانية، الأربعاء، أنها سحبت لقاحها المضاد لكوفيد-19 «فاكسيفريا» الذي كان من أوائل اللقاحات التي تم إنتاجها خلال تفشي الوباء، لما قالت إنها «أسباب تجارية». وقال ناطق باسم الشركة: «نظراً إلى أنه تم تطوير العديد من اللقاحات للمتحورات، هناك فائض في اللقاحات المحدّثة المتاحة. أدى ذلك إلى تراجع في الطلب على فاكسيفريا الذي لم يعد يُصنّع وتوقفت إمداداته». وقبل أسبوع، اعترفت أسترازينيكا أمام المحكمة بأن لقاحها يمكن أن يسبب آثاراً جانبية مميتة. (فرانس برس)

تجويع سكان غزة يتواصل

قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، إن الوضع في غزة وصل إلى «عتبة حرجة جديدة»، وإن الأمم المتحدة «ستستمر في تقديم المساعدات للناس أينما كانوا». وذكر غريفيث أن عشرات الآلاف من الأشخاص هجروا قسريا خلال الأيام القليلة الماضية، وأن إغلاق معبر رفح يعيق نقل المساعدات والموظفين، وأن طاقمه لا يزال في رفح التي تضم أكثر من مليون شخص، 600 ألف منهم أطفال. والثلاثاء، اجتاح الجيش الإسرائيلي الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وهو الممر الرئيس للمساعدات الإنسانية، وتم إغلاق المعبر في الاتجاهين؛ ما يهدد بتفاقم الأوضاع الإنسانية الكارثية، ولا سيما أن مخزونات الغذاء في غزة تغطي فقط يوماً إلى أربعة أيام. وكشف برنامج الأغذية العالمي أن المخزون الذي وفره من المساعدات الغذائية لا يكفي إلا لمدة تتراوح من يوم إلى أربعة أيام في الأجزاء الجنوبية والوسطى من القطاع، بينما الأوضاع أشد خطورة في المناطق الشمالية التي لا تصلها إلا كميات محدودة من المساعدات. وقال متحدث باسم منظمة الصحة العالمية إن المرضى أو المصابين لم يحصلوا على أي استثناءات في ما يتعلق بالدخول والخروج من المعبرين المغلقين. ويتواصل العدوان الإسرائيلي رغم صدور قرار من مجلس الأمن الدولي بوقف القتال، ورغم أنّ محكمة العدل الدولية طالبت بتدابير فورية لمنع وقوع أعمال إبادة جماعية، وتحسين الوضع الإنساني.

(الأناضول، قنا)

أطفال ينتظرون الحصول على الطعام في رفح (دعاء الباز/ الأناضول)

تأخير صرف رواتب موظفي تربية درعا

درعا ـ **ليث أبي نادر**

تأخر للشهر الثاني على التوالي تسليم رواتب موظفي قطاع التربية في محافظة درعا جنوبي سورية. يقول أحمد أحد مدرسي ثانوية الجيزة بريف درعا لـ«العربي الجديد»: «لم أتسلم راتبي المستحق منذ 21 مارس/ آذار الماضي. وعند مراجعتي معتمد الرواتب في مديرية التربية بدرعا أخبرني أنه لم يصل إلا مبلغ يكفي نسبة 20 في المائة من الموظفين، وطلب مني العودة بعد عشرة أيام حتى يصل الاعتماد من العاصمة». يضيف: «راجعت المعتمد في إبريل/ نيسان الماضي، وتكرر الرد ذاته، علماً أنه سبق أن تسلمنا في مارس علاوة تقادم سنوات الخدمة التي كانت استحقت في تاريخ 12 يناير/ كانون الثاني الماضي، أي بتأخير أربعة أشهر». ولا يتجاوز راتب أحمد الذي أمضى نحو 25 عاماً في سلك التعليم، 30 دولاراً بعد آخر زيادة، في وقت تحتاج عائلته التي تضم خمسة أفراد أكثر من 300 دولار شهرياً للعيش في ظروف مقبولة. وقد أرغمه هذا على ممارسة عمل إضافي في متجر بعد انتهاء الدوام الرسمي مقابل مليون ليرة (65 دولاراً).

من جهته، يُخبر عبد الرحمن، وهو مدرس فيزياء من درعا، «العربي الجديد»، أنه تخرّج من كلية الفيزياء عام 2003، ثم جرى تعيينه بعدما تقدم لمسابقة أجريت عام 2009، للعمل في محافظة الرقة لمدة خمس سنوات. وفي عام 2014، نقلت حكومة النظام بعد سيطرة تنظيم «داعش» على الرقة مديرية تربية الرقة إلى محافظة حماة، وأصبح ملزماً بالذهاب إلى حماة لتسلم راتبه، وإثبات أنه لا يزال على رأس عمله، ما شكل له ولزملائه مأساة حقيقية نتيجة صعوبة التنقل بين منطقتين تخضعان لسيطرة قوتين مختلفتين، وأيضاً بسبب قصف التحالف الدولي الرقة، ما جعل التنقل إليها خطيراً جداً. أيضاً لم تكن العودة إلى درعا أقل خطورة، لأنها كانت تقصف من قبل النظام وحلفائه، وتشهد اعتقالات تعسفية. ويقول عبد الرحمن: «أجبرت على البقاء في الرقة حتى سيطر التحالف الدولي عليها، وكنت مرغماً على إطلاق لحيتي في عهد سيطرة التنظيم، لكنني اكتشفت بعد عودتي إلى درعا عام 2017 أنني مفصول ومطلوب من قبل أجهزة الأمن التابعة للنظام، وأنه صدر حكم بسجني ثلاث سنوات بذريعة التغيّب عن الوظيفة من دون مبرر، لأنني لم أكن أذهب لتسلم راتبي من حماة. عدت مواطناً صالحاً عام 2018 بعدما أجريت وساطة ودفعت رشاوى، ثم أصبحت مدرساً متشرداً أتنقل من منزل إلى آخر ومن قرية إلى أخرى لإعطاء دروس خصوصية للطلاب». وتشهد درعا، مثل غالبية محافظات سورية، أوضاعاً كارثية على صعيد عدد الكوادر التعليمية، وحال البنى التحتية المتهالكة للمدارس، ومعاناة التعليم من مشاكل كثيرة بسبب تخلي الحكومة عن مسؤولياتها.

ويقول مصدر في منطقة نوى التعليمية لـ«العربي الجديد»: «مديرية التربية في المحافظة غائبة منذ سنوات وسط انهيار القطاع، فلا ترميم كلياً أو جزئياً للمدارس التي تعاني من نقص حاد في مستلزمات التعليم الأساسية من كتب ومقاعد وأدوات لوجستية، وأيضاً في الكوادر التعليمية والإدارية». ويحذر من أن «جيلاً كاملاً من الطلاب في خطر، فالظروف المعيشية والاقتصادية والمادية والأمنية ساهمت بتسرّب عدد كبير منهم، وأبعدتهم عن مقاعد الدراسة». ويُشيد المصدر بالجهود التي بذلها المجتمع المحلي لدعم العملية التعليمية في المحافظة، والمساهمة في ترميم المدارس. ويلفت إلى أن «المنظمات الدولية أنجزت نحو 10 في المائة من المنشآت التعليمية، في حين يجب ترميم كل المدارس وإنشاء أخرى جديدة لتخفيف زحمة الطلاب في الصف الواحد، والذين قد يتجاوز عددهم 45 طالباً وطالبة رغم أن بعض المدارس الابتدائية تنظم دوامين، صباحياً ومسائياً». وتقول هند، المعلمة في منطقة اللجاة التي تقطنها عشائر بدو لـ«العربي الجديد»: «هناك نقص حاد في عدد المدرسين والاختصاصات، منها اللغة الفرنسية والرياضيات واللغة الإنكليزية، ما يضطر المدارس إلى التعاقد مع مدرسين وكلاء يحملون الشهادة الثانوية فقط».

وتعزو هند الأوضاع إلى «الحالة الاقتصادية السيئة لأبناء المنطقة وغياب الاستقرار وتزعزع الوضع الأمني، ما يدفع غالبية المدرسين خارجها إلى رفض التعليم فيها، كما أن تكاليف النقل مرتفعة، وتفتقر المدارس إلى التجهيزات اللازمة للعملية التعليمية، علماً أن المنطقة لم يزرها أي مسؤول تربوي منذ عام 2012».

الكادر التدريسي

تشير معلومات حصلت عليها «العربي الجديد»، من مصدر في مديرية التربية بدرعا، إلى أن عدد الكادر التدريسي في المحافظة 16000 معلم ومعلمة يتوزعون على 710 مدارس، وقد واجه أكثر من 2000 منهم مشكلات أمنية، وتسرّب بعضهم من العمل أو هاجروا، فيما اعتقل النظام وجهات السيطرة على المناطق عدداً منهم.

تحقيق

احتلال معبر رفح

جرحى ومرضى مهددون بفقدان الحياة

تسبب اقتحام الاحتلال الإسرائيلي لمعبر رفح البري من الجانب الفلسطيني في حرمان آلاف من مرضى وجرحى قطاع غزة من السفر للعلاج

غزة ـ **أمجد ياغي**

فقد آلاف من سكان قطاع غزة فرص النجاة بعد اقتحام جيش الاحتلال الإسرائيلي لمعبر رفح البري من الجانب الفلسطيني، خصوصاً أن بعضهم طال انتظارهم لإعلان تضمين أسمائهم في كشوفات المسافرين التي كان يتم نشرها مساء كل ليلة. وتضمن الكشف الأخير 140 مريضاً ومصاباً بعد أن تحسنت سياسة الموافقة على خروج المرضى من الطرف المصري خلال الشهر الأخير نتيجة مطالبة وزارة الصحة في غزة بذلك، كما زاد دخول شاحنات المساعدات الإنسانية التي أصبحت تتجاوز 200 شاحنة بعد أن كانت قبل أكثر من شهرين لا تصل إلى 100 شاحنة يومية متضمنة الأدوية والمستلزمات الطبية والطعام والمياه والخيام. كان المصاب الفلسطيني محمد عبدو (29 سنة) واحداً ممن ينتظرون السفر للعلاج قبل اقتحام معبر رفح، على أن ترافقه والدته (58 سنة) بعد أن حصلت هي الأخرى على موافقة، وهو مصاب بحروق متعددة، وعاجز عن الحركة منذ إصابته في 14 مارس/آذار الماضي، ويحتاج إلى عملية عاجلة في العمود الفقري.

انتظر عبدو لأكثر من شهر ونصف الشهر حتى حصل على تأكيد من الطواقم الطبية في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، ومن جهات التنسيق بأن دوره اقترب، وأبلغ يوم الجمعة الماضي أن سفره تقرر خلال أيام، وبالفعل بدأ يجهز نفسه في حين كان النازحون يقومون بإخلاء المناطق الشرقية من مدينة رفح، صباح الثلاثاء، صدم عبدو بعدم استطاعته السفر مثل كثيرين كانوا ينتظرون أمام بوابة المستشفى بسبب اجتياح الاحتلال الإسرائيلي معبر رفح. استقبلت والدته زهوة عبدو الخبر بالبكاء، فهو ابنها الوحيد المتبقي معها في قطاع غزة، واثنتان من بناتها تعيشان في بلجيكا منذ سنوات، وابنها الأكبر طبيب يعمل في أحد مستشفيات مدينة برمنغهام البريطانية، وجميعهم كانوا يرغبون في زيارته شقيقهم عند نقله للعلاج في مستشفى مصري، والاطمئنان على والدتهم التي أصيبت بكسر في يدها اليمنى. تقول الوالدة لـ«العربي الجديد»: «ابني يحمل شهادة في الهندسة، وهو الوحيد من أبنائي المتمسك بالبقاء في قطاع غزة، ويرفض أن يتركني للعمل في الخارج بعد أن شعر بحسرتي على غربة أشقائه. محمد بحاجة لعملية عاجلة في العمود الفقري، وكان ينتظر مستعيناً بالمسكنات لأن مناطق عدة في جسمه تعرضت لحروق، والانتظار يعني مزيداً من الآلام، وربما الشلل حال طول التأخير. الاحتلال أغلق المعبر، ولا أعرف ماذا أفعل. أنا لم عجزت عن فعل أي شيء، وأمشي بين ممرات المستشفى أتحدث مع نفسي».

وزادت الصعوبات على المرضى المتواجدين داخل مستشفى أبو يوسف النجار في رفح، فبدلاً من نقلهم إلى المعبر للسفر، تم نقل بعضهم إلى المستشفى الكويتي في المنطقة الغربية من المدينة، والتي أصبحت تكتظ بأعداد كبيرة من المرضى والمصابين. يقول عبد الستار منصور (50 سنة) والد الجريح إبراهيم منصور (25 سنة) من داخل المستشفى الكويتي إن نجله كان مفترضاً أن يسافر في يوم اقتحام المعبر، إذ يعاني من إصابة خطيرة في الرأس وإصابات في الرقبة ومنطقة الكتفين، ويعيش بدعامات للرأس، ويتعاطى المسكنات على مدار الساعة، وقد نجا من قصف إسرائيلي في فبراير/شباط الماضي. ويشير منصور إلى أن نجله خضع لعدد من العمليات داخل المستشفيات الميدانية، وقام بها أطباء من دول خليجية زاروا قطاع غزة، كما خضع لعملية جراحية على يد طبيب أردني، لكنه بحاجة إلى عملية أخرى صعبة، ولا يمكن إجراؤها في غزة في ظل الإمكانيات المحدودة، مؤكداً أن الأطباء يكررون أن بقاءه على قيد الحياة حتى الآن «معجزة» لأنه يملك إرادة الحياة. يضيف لـ«العربي الجديد»: «ابني بحاجة إلى عملية جراحية دقيقة لربط أوردة وشرايين كما أخبرني الأطباء، وهو شاب شجاع طوال حياته، فقد أصيب في عدوان عام 2014، وخرج حياً من تحت الأنقاض، وفي هذا العدوان عندما أصيب، قبل لي في البداية إنه استشهد، لكني وقفت على باب قسم الطوارئ رافضاً ذلك، وبالفعل عاش. الانتظار قد يقتل ابني الذي لم يستسلم للموت، ولديه طفلان يشتاقان لرؤية والدهما الشجاع من جديد، والآن انتظار الفرج من الله وحده. فقد تعرضنا لخذلان كبير، ولم أتصور يوماً أن معبر رفح سيتم احتلاله بهذا الشكل».

وكانت العديد من الأسر الغزية تنتظر السفر من أجل النجاة من العدوان بعد خسروا ممتلكاتهم في القصف، وباعوا ما تبقى لديهم بأسعار زهيدة من أجل توفير كلفة السفر الباهظة. من بين هؤلاء عبد الوهاب سلامة (37 سنة)، والذي قام ببيع سيارته وبعض ممتلكاته من أجل السفر. يقول سلامة لـ«العربي الجديد»: «لست أهرب من غزة، لأنني مهما سافرت ستبقى غزة تعيش داخلي، لكني أريد السفر للحفاظ على ما تبقى لدي، وخصوصاً أطفالي، فقد خسرت منزلي وعملي، وبعت ممتلكاتي لأنني أريد إنقاذ عائلتي، لكن لاحقني الاحتلال، وأغلق معبر رفح». ويشير مسؤول لجنة الطوارئ الصحية في جنوب القطاع، الطبيب مروان الهمص، إلى أن «وضع المرضى والجرحى في مستشفيات غزة صعب منذ بداية العدوان مع فقدان أدنى مقومات العلاج وتدمير الأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية في انهيار تام للمنظومة الصحية، وقد زادت المعاناة مع خروج مستشفى أبو يوسف النجار من الخدمة». وكان مستشفى أبو يوسف النجار المحطة الأخيرة لأعداد كبيرة من المرضى قبل الانتقال إلى معبر رفح البري قبل سيطرة الاحتلال على المعبر وتوقف العمل بالمستشفى الذي يتواجد في المنطقة الشرقية. يقول المهمص لـ«العربي الجديد»: «لدينا قوائم سفر لآلاف الجرحى والمرضى، والآن تم منعهم من السفر، ويقدر العدد بأكثر من 10 آلاف جريح ممن يحتاجون إلى التدخل العاجل، وهناك ما لا يقل عن 30 ألف جريح آخر بحاجة إلى عمليات، لكن تم تصنيف أنه يمكنهم الانتظار لفترة تتراوح بين شهر إلى شهرين، ومن بينهم مرضى سرطان، وآخرون مصابون بالكبد الوبائي». ويضيف: «زادت مؤخراً أعداد الموافقات من الطرف المصري على دخول المرضى، ورغم أننا بحاجة لموافقات أكثر، لكن إغلاق المعبر قد يؤدي إلى وفيات في الأيام القادمة، ما لم يحصل تدخل عاجل من المجمع الدولي، ولدينا كميات قليلة من الأدوية والمعدات الطبية والوقود التي لا تكفي سوى بضعة أيام، ونعيش كارثة أكبر لأن المنفذ الوحيد لدخول الأدوية والمستلزمات مغلق».

ينتظر آلاف من جرحى ومرضى غزة السفر للعلاج (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

حالات مرضية عاجلة

أكدت وزارة الصحة في قطاع غزة، أنه تقرر إيقاف العمل في معبر رفح نتيجة سيطرة الاحتلال عليه، وبالتالي منع سفر الجرحى والمرضى ومرافقيهم لتلقي العلاج، رغم تضمن الكشف الأخير من المسافرين حالات مرضية عاجلة، من بينهم حالات بحاجة إلى تدخل عاجل قبل الاضطرار إلى بتر أعضاء، وآخرون بحاجة إلى عمليات جراحية دقيقة.

أكاديميا

المدرسة اليمنية والكارثة الزاحفة

زهير هواري

حذرت كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومنظمة «إنقاذ الطفولة» من سوء أوضاع التعليم في اليمن، وقالت إنه على «حافة الانهيار»، مقدرة وجود 2.7 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس. وأوضحت «يونيسف» أن هناك «نحو 2700 مدرسة تعرضت للدمار أو الضرر»، بينما تحدثت «إنقاذ الطفولة» عن «أكثر من ثمانية ملايين طفل يمني يمثلون نحو 80 في المائة من الأطفال في سن المدرسة يحتاجون إلى مساعدة تعليمية»، قائلة إن «معدّل تسرّب الأطفال من المدارس يُنذر بالخطر، كما يتجه الكثير من هؤلاء الأطفال إلى الزواج المبكر للإناث، ونحو جبهات القتال أو سوق العمل للفتيان».

وزادت أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بنسبة 120 في المائة منذ عام 2015. عندما كان عدد الأطفال يقارب 900 ألف، بينما تتحدث أرقام محلية عما يقارب ثلاثة ملايين طفل متسرب حالياً. ونظراً إلى أن 70 في المائة من سكان البلاد يقيمون في المناطق الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيون، يُعتبر وقع المأساة هناك أكبر، وذكر الحوثيون أنفسهم أن نحو 400 ألف طفل يضافون سنوياً إلى قائمة الأميين.

وتنطبق الحاجة إلى المساعدة التعليمية على جميع المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتلك التي يتولى شؤونها الحوثيون، فوزارة التربية والتعليم منقسمة، ما يجعل الطلاب عرضةً للتأثر بحملات التجنيد السياسي التي يقوم بها الطرفان. ورغم الواقع الذي تعيشه الوزارة، فإنها تدّعي الإشراف على القطاع التعليمي في جميع المحافظات. لكن الواقع مغاير تماماً، فمعلمو المدارس العامة لم يتقاضوا رواتبهم منذ فترات طويلة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

ويؤكد الواقع الفعلي انهيار التعليم في اليمن بمفهومه التقليدي في الشمال والجنوب، حيث يتبارى الفريقان المتنازعان في ترفيع الطلاب من دون امتلاكهم الحد الأدنى من المهارات والمؤهلات المطلوبة، والنتيجة أنهم ينتقلون من مرحلة إلى أخرى من دون أن يمتلكوا المقومات، ما يجعلهم أميين يحملون شهادات مدرسية.

وتتكامل الكارثة التعليمية في اليمن عند النظر إلى أوضاع المعلمين الذين يعانون من عدم انتظام دفع رواتبهم، وهو ما وصفته «يونيسف» بأنه «أحد أكبر التحديات»، والتي تدفع عدداً متزايداً منهم إلى ترك مهنة التدريس والبحث عن أي عمل، ما يعرض نحو أربعة ملايين طفل لخطر الحرمان من التعليم. وتراوح المدد الزمنية التي لم يتقاض فيها المعلمون أجورهم بين 11 شهراً وأربع سنوات، وتتفاقم المعضلة في ظل تعذر استبدالهم بالنظر إلى غياب المؤهلين للقيام بالعمل في ظل تردي أوضاع معاهد المعلمين وغياب دورات التأهيل التربوي.

(باحث وأكاديمي)

درجات حرارة قياسية حول العالم في إبريل

الواح من الثلج لمواجهة الحرارة في الفيليبين (إزا اكايان/ Getty)

سُجّلت درجات حرارة قياسية حول العالم في شهر إبريل/نيسان الماضي، وفق ما أظهر تقرير صادر عن مرصد «كوبرنيكوس» الأوروبي، الأربعاء، وذلك رغم تراجع ظاهرة «إل نينيو» التي تساهم في زيادة الاحترار، وأشار التقرير إلى أن تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري يؤدي إلى تفاقم الظواهر المتطرفة.

ومنذ يونيو/حزيران من العام الماضي، كان كل شهر الأكثر حراً مقارنة بالفترات نفسها من الأعوام السابقة وفق كوبرنيكوس. ولم يكن شهر إبريل 2024 استثناء مع تسجيله 1,58 درجة مئوية أعلى من متوسط ما قبل الثورة الصناعية في الفترة ما بين 1850 و1900.

وأوضح المرصد أنه «رغم أنه أمر غير معتاد، فقد سجّلت في السابق سلسلة من درجات الحرارة الشهرية القياسية في 2015 و2016». كذلك، كان متوسط درجة الحرارة على مدار الاثني عشر شهرا الماضية أعلى بـ1,6 درجة مئوية من مستويات ما قبل الحقبة الصناعية متجاوزا هدف 1,5 درجة مئوية الذي حددته اتفاقية باريس لعام 2015 للحد من ظاهرة احترار المناخ. وهذا الاختلال لا يعني أن المناخ وصل إلى هذه العتبة الحرجة، إذ يتوجّب لذلك حساب متوسط درجات الحرارة على مدى عقود. لكنّ ذلك يشير إلى «مدى استثنائية ظروف درجات الحرارة العالمية التي نشهدها حاليا»، وفق ما قال عالم المناخ في كوبرنيكوس جوليان نيكولا. وكان الشهر الماضي ثاني أكثر أشهر إبريل حرًا يسجل على الإطلاق في أوروبا، كما شهر مارس/آذار، وفترة الشتاء برمّتها. وتعرّضت مساحات شاسعة من آسيا لموجات حر شديد في الأسابيع الأخيرة، فيما ضربت جنوب البرازيل فيضانات مميتة.

وأجّاجت الكوكب ظواهر مناخية متناقضة في إبريل مثل الفيضانات وموجات الجفاف. وشهدت معظم أنحاء أوروبا شهر إبريل أكثر رطوبة من المعتاد، رغم أن جنوب إسبانيا وإيطاليا وغرب البلقان كانت أكثر جفافا من المتوسط، كما تسببت الأمطار الغزيرة بحدوث فيضانات في أجزاء من أميركا الشمالية وآسيا الوسطى والخليج العربي. وفي حين شهد شرق أستراليا هطول أمطار غزيرة، ضربت الجزء الأكبر من البلاد ظروفا أكثر جفافاً من المعتاد، كما حدث في شمال المكسيك وحول بحر قزوين. وتشير التوقعات المناخية إلى أن النصف الثاني من العام الحالي قد يشهد تحولا إلى ظاهرة «لا نينيا» التي تؤدي إلى انخفاض درجات الحرارة العالمية، إلا أن انتهاء ظاهرة «إل نينيو» لن يغير اتجاه احترار المناخ. وأوضح مدير كوبرنيكوس، كارلو بونتيمبو، في بيان، أن «الطاقة الإضافية المحبوسة في المحيط والغلاف الجوي بسبب زيادة تركيزات غازات الدفيئة ستواصل دفع درجة الحرارة العالمية نحو أرقام قياسية جديدة».

(فرانس برس)

الغزّيان حسن وأحمد يعالجان في الدوحة

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

فشلت زنانة الاحتلال الإسرائيلي في سلب حسن أبو ظاهر وأحمد بشير جبر حياتيهما، لكنها أفقدت حسن ساقه ويده وشقيقه، وأفقدت أحمد ساقه ووالده ووالدته وخاله. زار أبو ظاهر (23 سنة) وجبر (17 سنة) «العربي الجديد»، ليرويا قصة إصابتهما، ويتحدثا عن رحلة علاجهما المستمرة، فهما يتلقيان العلاج الطبيعي بعد أن خضعا لسلسلة من العمليات الجراحية في مستشفيات قطر، وينتظران تركيب أطراف صناعية ستصاحبهما طوال حياتهما.

في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أصيب حسن أبو ظاهر بصاروخ أطلقته طائرة مسيّرة، أفقده ساقه ويده، و6 من جيرانه. يقول لـ«العربي الجديد»: «مع بدء العدوان الإسرائيلي هجومه على القطاع، نزح عشرات الآلاف للنجاة بأنفسهم، وكان الجميع يعانون التعب والإرهاق والعطش، فقمت مع مجموعة من أصدقائي بتوزيع مياه الشرب وبعض الطعام عليهم». يضيف: «كانت طائرات الاحتلال (الزنانات) تحلق فوقنا يومياً، وأطلقت الزنانة صاروخاً علينا. كنا 7 أشخاص، واستشهد ستة، ونجوت أنا بعد أن فقدت ساقي ويدي، وسيارة الإسعاف التي جاءت لإنقاذي أصيبت بصواريخ الزنانة أيضاً، واستُشهد المسعفون، وبقيت لساعتين ملقى على الأرض، قبل أن يتم نقلي بواسطة عربة حنطور إلى مستشفى شهداء الأقصى، حيث تم قص ساقي ويدي وبدئ موضعي».

يتابع حسن: «بعد يومين جرى تحويلي إلى المستشفى الأوروبي، ثم تقرر سفري إلى الخارج لأن حالتي استدعت ذلك، فتم تحويلي إلى العريش، وهناك تقرر تحويلي للعلاج في قطر، فكنت ضمن الجرحى الذين نقلتهم طائرة إجلاء قطرية إلى الدوحة، حيث أجريت لي عدة عمليات جراحية، والآن أتلقى العلاج الطبيعي لتقوية ساقي ويدي تمهيداً لتركيب الأطراف الصناعية». ما زال أبو ظاهر يحلم بقدمه التي بترها صاروخ زنانة الاحتلال، ويحن إلى ركل الكرة، إذ كان لاعباً في فريق مخيم البريج، لكن الاحتلال قتل أحلامه. يقول: «أفكر في مقاطعة الاحتلال الذي دمر مستقبلي، فلن يتسنى لي بعد اليوم لعب الكرة. خرجت من غزة من دون مرافق، واعيش حالياً بنصف جسد، وأنا في أمس الحاجة إلى مرافق من أهلي، وقد قدمت طلباً للم الشمل، وأتمنى أن تتم الاستجابة له. لم أفقد الأمل أبداً، وسأستكمل العلاج، وأرجع إلى غزة». لا يغيب تاريخ 13 أكتوبر/ تشرين الأول، عن بال الفتى أحمد بشير جبر (17 سنة) من مخيم جباليا، فهو اليوم الذي فقد فيه والده ووالدته وخاله، وفقد أيضاً ساقه، كما تعرض لحروق في جسده.

يقول أحمد لـ «العربي الجديد»: «نزحنا بعد السابع من أكتوبر إلى مخيم الشاطئ، ثم طلب منا جيش الاحتلال النزوح إلى ما قال عنها المناطق الآمنة في الجنوب بعد وادي غزة، وخلال سيرنا في شارع صلاح الدين، قصف الاحتلال السيارة التي كانت تقلنا، فاستشهد والدي ووالدتي وخالي، وأصيب أخي بشظايا، وتعرضت لبتر ساقي ولشظايا في الساق الأخرى وحروق وشظايا في أنحاء جسمي. نُقلت بعد إصابتي إلى مستشفى شهداء الأقصى لتلقي الإسعافات، ثم إلى مستشفى أبو يوسف النجار، حيث تم تركيب بلاتين في ساقي، ثم أخرجوني من المستشفى بسبب الاكتظاظ الكبير ونقص الخدمات. بعد خروجي من المستشفى، اقمت مع عائلة عمي في خيمة، وبسبب إصابتي والشظايا في جسمي، تعرضت لالتهابات، فدخلت إلى مجمع ناصر الطبي لتلقي العلاج، وبقيت فيه لمدة 71 يوماً قبل إرسالي للعلاج في مصر لخطورة حالتي، بعدها ورد اسمي ضمن الجرحى الذين سينقلون لاستكمال العلاج في قطر، وقامت طائرة إجلاء عسكرية قطرية بنقلي، وبعد وصولي أجريت لي عدة عمليات جراحية في مستشفى حمد، وبدأت حالتي بالتحسن، وقد خرجت من المستشفى أخيراً، وحالياً أتلقى العلاج الطبيعي تمهيداً لتركيب طرف صناعي، وما زلت أحتاج إلى استكمال العلاج من الحروق والشظايا، وساخضع لعمليات تجميل أيضاً».

يضيف أحمد: «لا يمكن أن أسامح يوماً أو أغفر لمن قتل عائلتي وبتر قدمي. طلب منا جيش الاحتلال النزوح إلى ما قال عنها إنها مناطق آمنة في جنوب غزة، وقد توجهت عائلتي من مخيم الشاطئ الذي نزحت إليه أولاً من مخيم جباليا برفقة خالي إلى جنوب غزة، فاستهدفت طائرة الاحتلال المسيّرة السيارة التي كنا نستقلها بصاروخ، فقتلوا عائلتي وأفقدوني ساقي. أنا أحب الحياة، ولا يمكن أن يكسرني بتر قدمي، وساعود لأعيد بناء بيتنا الذي دمره الاحتلال، وأساعد شقيقاتي على إكمال تعليمهن. تقدمت بطلب لم شمل لأخي المصاب كي يستكمل العلاج في الدوحة، ولشقيقتي اللتين تعيشان في خيمة برفقة عائلة عمي، وأملي أن تتم الاستجابة لطلبي، واجتمع بمن تبقى من عائلتي».

تقوم طائرات إجلاء عسكرية قطرية بنقل الجرحى للعلاج في الدوحة

أصابت «الزنانة» الإسرائيلية الشابين الفلسطينيين (حسين بيضون)

الاحتلال ينتقم من أهالي القدس بالهدم

منذ بدء العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، زاد الاحتلال من هدمه للمنشآت والبيوت في القدس الشرقية، ليزيد معاناة الأهالي

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة انتهاكاتها منذ مطلع العام الجاري، وخلال الشهرين الماضيين، زادت عمليات هدم منازل المقدسيين لتصل إلى نحو 45 مبنى ومنشأة اقتصادية وفق معطيات مركز معلومات وادي حلوة في سلوان، الذي يرصد ويوثق عمليات الهدم هذه يومياً. وكان أحدثها حملة هدم واسعة نفذتها بلدية الاحتلال في بلدة حزما شمال شرقي القدس، طاولت مبنى من طوابق عدة ومنشآت اقتصادية لصالح شوارع استيطانية بانت تطوق البلدة وتضعها في ما يشبه «الغيتو». وسبق ذلك عملية هدم مبنى من ثمانية طوابق في بلدة بيت حنينا شمال القدس يملكه المواطن فريد أبو زهرية، بداعي عدم الترخيص.

وتشير معطيات وحدة الإعلام والتوثيق في محافظة القدس إلى أنه منذ بدء العدوان على قطاع غزة، جرى تنفيذ 88 عملية هدم. ومع أن عمليات الهدم هذه تنفذها في العادة طواقم ما يسمى المراقبة على البناء في بلدية الاحتلال، فإن السياسة المستحدثة التي بدأت بلدية الاحتلال بتطبيقها خلال السنوات الخمس الأخيرة ارغمت أصحاب المنازل على هدمها بأيديهم تحت طائلة الغرامة المالية العالية، وإرغامهم على دفع رسوم الهدم التي تتراوح ما بين 70 و100 ألف شيكل (20 إلى 30 ألف دولار)، فضلاً عن إرغامهم على إزالة أنقاض بيوتهم بعيداً عن مواقع الهدم.

ونفذت أحدث عملية هدم ذاتي في القدس قبل أيام، وتحديداً في بلدة سلوان، إذ أرغمت عائلة قراعين على هدم منشآتها التجارية بيدها بحجة البناء من دون ترخيص. ويؤكد ياسين قراعين، لـ «العربي الجديد»، أن العائلة أجبرت على هدم المحلات القائمة منذ 35 عاماً، بعد رفض أي تأجيل أو تجميد للقرار، ورفض أي طلب لترخيصهم «بحجة عدم إمكانية اصدار تراخيص في حي وادي حلوة ببلدة سلوان. ويشير إلى أن طواقم بلدية الاحتلال علقت قرار الهدم النهائي منتصف فبراير/ شباط الماضي، وأمهلت العائلة حتى نهاية إبريل/ نيسان لتنفيذ الهدم. وبالفعل باشرت العائلة بتنفيذ القرار تجنباً للغرامة الباهظة التي ستفرضها البلدية عليها، علماً أنها فرضت عليهم «مخالفة بناء مرات عدة»، والتزموا بدفعها، وكانوا يحاولون الحصول على ترخيص لكن من دون جدوى. وبات تكثيف عمليات الهدم في القدس، وما يرافقها من اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى، وتهجير قسري لعشرات العائلات المقدسية، أبرز ملامح سياسة الاحتلال في المدينة المحتلة منذ بدء العدوان على غزة.

تسرّع حكومة الاحتلال بناء المستوطنات في القدس الشرقية

في المدينة المقدسة لافتاً منذ مطلع العام الحالي، كما يؤكد مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري لـ «العربي الجديد». ويشير إلى أن عدد المنازل التي هدمت خلال العام الماضي وصل إلى أكثر من 140 منزلاً ومنشأة، هدم الجزء الأكبر منها خلال الشهرين الماضيين من العام الماضي، أي بنسبة ارتفاع في عمليات الهدم تزيد عن 60 في المائة. وساهم امتداد نفوذ وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير إلى صلاحيات بلدية الاحتلال في القدس ووزارة الداخلية الإسرائيلية، في تفاقم عمليات الهدم كما يؤكد الحموري، مشيراً إلى أن عمليات الهدم باتت تنفذ لدوافع سياسية انتقامية.

في مقابل ذلك، يتم الدفع، وفق الحموري، بمخططات بناء استيطانية تشمل مئات الوحدات الاستيطانية، سواء في قلب الأحياء الفلسطينية في المدينة المقدسة أو على تخومها، بهدف تعزيز الميزان الديموغرافي لصالح الوجود الاستيطاني في القدس والذي تعدى الـ 300 ألف مستوطن. وبحسب المعطيات الحقوقية، فإن سلطات الاحتلال أخطرت حتى نهاية العام الماضي بهدم نحو 200 منشأة ومبنى بشكل كلي أو جزئي، يقع معظمها في البلدة القديمة من المدينة المقدسة.

ومنذ السابع من أكتوبر، طبقت سلطات الاحتلال العديد من الإجراءات العقابية بحق المقدسيين، من بينها مداهمة مقتشي بلدية الاحتلال وعناصر من جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) والشرطة، لعدد كبير من البيوت الفلسطينية في القدس. كما أن أخطر هذه الإجراءات التي ترافقت مع عمليات الهدم كان وقف إجراءات التقاضي التي كانت تسمح للمواطن المهدد منزله بالهدم التقدم باستئناف للمحكمة أو دفع غرامة، كما يقول الباحث المقدسي فخري أبو دياب في حديث لـ«العربي الجديد». لكن بعد إعلان حالة الحرب لدى الاحتلال لم يعد هذا الأمر موجوداً.

هذا الارتفاع الكبير في معدلات هدم منازل المقدسيين تؤكده منظمات ومؤسسات إسرائيلية ترصد انتهاكات الاحتلال في القدس. وفي مقابل تكثيف عمليات الهدم للمقدسيين وتسريعها، سرعت الحكومة الإسرائيلية من بناء المستوطنات في أنحاء القدس الشرقية، إذ تمت الموافقة على أكثر من 20 مشروعاً استيطانياً منذ بدء الحرب على غزة، كما يؤكد الباحث المتخصص في شؤون الاستيطان خليل تفكجي.

بعد هدم احد البيوت في القدس الشرقية، مطلع مايو الجاري (عصام الريماوي/ الأناضول)